الأمم المتحدة

UNW/2016/4

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التوزيع: عام
27 أيار/مايو 2016

الأصل:
العربية/الصينية/الإنجليزية/الفرنسية/الروسية/الإسبانية

الدورة السنوية لعام 2016
27 و28 حزيران/يونيو 2016
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

تقرير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015. تُجرى هذه الوظائف في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استنادا إلى اتفاق مستوى الخدمات المبرم بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وُقِّع اتفاق مستوى الخدمات في 6 كانون الأول/ديسمبر 2013 وقد انتهى سريانه في كانون الأول/ديسمبر 2015 وجُدد العمل به لعامين إضافيين. وتتولى وحدة مراجعة حسابات - هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات الاضطلاع بمهمة المراجعة الداخلية للحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادا إلى النظام المالي والقواعد المالية للهيئة (UNW/2012/6، المرفق الأول). ويتولى قسم التحقيقات في المكتب الاضطلاع بمهمة التحقيقات. وترد معلومات بشأن الإجراءات المتخذة ورد الإدارة على هذا التقرير في مرفق هذا التقرير، وكذلك في الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكما طلب المجلس التنفيذي في مقرره UNW/2015/4)، يتضمن هذا التقرير (أ) رأيا يقوم على أساس نطاق العمل الذي تم إجراؤه ومدى ملاءمة وكفاءة إطار عمل المنظمة فيما يخص مسائل الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة؛ (ب) موجزاً عن العمل والمعايير التي تدعم الرأي الوارد في التقرير؛ (ج) بيانا باستيفاء معايير المراجعة الداخلية للحسابات؛ (د) تقييماً لما إذا كانت الموارد التي يتم توفيرها للوظيفة ملائمة وكافية وفعّالة كي تحقق المراجعة الداخلية للحسابات التغطية المنشودة.

وقد يودّ المجلس التنفيذي أن يقوم بما يلي: (أ) الإحاطة علما بهذا التقرير؛ (ب) والإعراب عن دعمه المستمر لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يتولاها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ (ج) والإحاطة علما بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه.

Please recycle

أولاً – مقدمة

1. يقدم هذا التقرير وصفا لمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المضطلع بها في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والأنشطة ذات الصلة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015. كما يتضمن معلومات تتصل بالنتائج الرئيسية لعمليات مراجعة الحسابات المضطلع بها خلال عام 2015، وبحالة جهود الإدارة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات للسنة الحالية والسنوات السابقة. وترد أيضا معلومات عن أنشطة التحقيقات، مثل عدد القضايا الجديدة والمستمرة، وطبيعة القضايا ونتائج التحقيقات المضطلع بها خلال عام 2015.

ثانياً – الضمانات

2. بغية توفير أقصى قدر من الضمانات اللازمة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر ونُظم الرقابة، وفي ظل توافر الموارد، تواصل عمليات مراجعة الحسابات التي تضطلع بها وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على مجالات الحوكمة والإدارة والعمليات التي يُفيد التقييم أنها تُعرِّض هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحقيقها لأهدافها لمستوى عال من الأخطار المالية والقانونية والوظيفية والمتعلقة بالسمعة. في عام 2015، وسّعت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة نطاق وظيفة مراجعة الحسابات بالشروع في عملية مراجعة الحسابات المالية للمشاريع التي جرى تنفيذها بموجب نظام التنفيذ المباشر. وأجاز وكيل الأمين العام/المدير التنفيذي خطة العمل السنوية لعام 2015 بعد أن أقرتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. خلال العام 2015، لم يصطدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأي عراقيل تعوقه عن أدائه لمسؤولياته الرقابية التي استلزمت تزويد المجلس التنفيذي بالمعلومات في الوقت المناسب عند كل مقرر خلال العام 4/2015.

أ. الولاية

3. أنشئت وحدة مراجعة الحسابات المخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في شهر آذار/مارس عام 2012 داخل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نتيجة لاتفاق بشأن مستوى الخدمات يُبرم كل سنتين بين المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وخلال عام 2015، استمرت الوحدة في تقديم خدمات مراجعة الحسابات الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للهيئة (UNW/2012/6، المرفق الأول)، كما واصلت تقديم خدمات التحقيق التي تُرد تكاليفها، وذلك وفقا لاتفاق بشأن مستوى الخدمات وقِّع في 6 كانون الأول/ديسمبر 2013.

4. كما ظل المكتب طوال عام 2015 مستقلا في عملياته عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويمارس حرية في تحديد نطاق عملياته لمراجعة الحسابات والتحقيقات وفقا للمعايير الدولية والمقبولة عموما.

5. ويؤكد المكتب للمجلس التنفيذي أن عمليات مراجعة الحسابات يُضطلع بها وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ومدونة الأخلاقيات التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين. ووفقا لهذه المعايير، تخضع أعمال الوحدة لاستعراض صارم من جانب وحدة ضمان الجودة والسياسات التابعة للمكتب. ويتم إجراء استقصاءات للعملاء بعد اختتام كل مهمة لمراجعة الحسابات. وأفادت الاستقصاءات المتلقاة فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام 2015 أن هناك رضا عاما عن وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأعمال التي تم تأديتها.

ب. الرقابة الخارجية المستقلة

6. واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة لوكيل الأمين العام/ المدير التنفيذي من أجل تعزيز ودعم إطار المساءلة، والحوكمة الرشيدة، وفعالية مهام مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام 2015، استعرضت اللجنة خطة العمل السنوية لوحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورصدت تنفيذها من خلال تقديم تقارير مرحلية فصلية وعقد اجتماعات خاصة مع مدير المكتب ورئيس الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة باستعراض مسودة تقرير عام 2014 (UNW/2015/4) وإبداء التعليقات عليه.

7. وأبلغت الوحدة خطة عملها السنوية لمجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة، في مسعى منها لتعزيز التنسيق والكفاءة.

ج. تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

8. صيغت خطة مراجعة الحسابات لعام 2015 استنادا إلى تقييم للمخاطر التي تتعرض لها المجالات الخاضعة لمراجعة الحسابات مع أخذ إسهامات الإدارة العليا والشُعب ذات الصلة وغيرها من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في الاعتبار. شملت عملية التخطيط تحليل منهجي لكل من البيانات الكمية والنوعية بهدف تقييم المخاطر المالية والقانونية والوظيفية والمتعلقة بالسمعة التي تواجهها كل من المكاتب والوحدات الخاضعة لمراجعة الحسابات.

9. واستعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات الخطة في كانون الأول/ديسمبر 2014 قبل تقديمها إلى وكيل الأمين العام/ المدير التنفيذي الذي اعتمدها بدوره في كانون الثاني/يناير 2015.

10. وأنجزت جميع الأعمال الميدانية المتعلقة بعمليات مراجعة الحسابات الواردة في خطة عام 2015 على النحو المقرر خلال عام 2015، باستثناء أعمال مراجعة حسابات المكتب القطري للهيئة في مصر، والذي حُدد له موعدا آخر في 2016 بسبب الخفض المؤقت في طاقم العاملين لدواعي طارئ طبي. وأصدرت تقارير مراجعة الحسابات خلال عام 2015، باستثناء تلك المتعلقة بالأعمال الميدانية لعمليات المراجعة التي تم الانتهاء منها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر (عمليات مراجعة حسابات مكتبين قطريين و7 مشاريع أُجريت بنظام التنفيذ المباشر)، والتي أصدرت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2016.

د. تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

11. أصدرت في عام 2015 تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بستة مكاتب ميدانية، وثلاث وحدات تابعة للمقر، وثلاثة مشاريع بنظام التنفيذ المباشر. استنادا إلى القرار 4/2013، يعرض المرفق 1 عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2015 وتقديراتها. ومن بين التقارير الاثنى عشر، جاءت ثلاثة منها متعلقة بالأعمال الميدانية الذي أُنجزت في عام 2014، فيما تناولت التقارير التسعة المتبقية الأعمال الميدانية التي أُجريت في عام 2015.

12. وجميع تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصادرة منذ عام 2012 متاحة على موقع الكشف عن تقارير مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة على: http://audit-public-disclosure.unwomen.org

13. وتناولت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2015 بوجه عام الأنشطة البرنامجية والتشغيلية التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2014، لذا تعكس النتائج عموما حالة البرامج والعمليات خلال عام 2014. وتناولت عمليات مراجعة الحسابات الأنشطة البرنامجية والتشغيلية لمكاتب أو وحدات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكانت تمثل النفقات المشتركة التي تبلغ نحو 53 مليون دولار، أو 20 في المائة من مجموع النفقات البالغ 270.5 مليون دولار الذي أبلغت عنه الهيئة في تقريرها المالي لعام 2014 (A/70/5/Add.12). وتراجعت تغطية مراجعة الحسابات لعام 2015 بمعدل ثلاثة في المائة بالمقارنة بتغطية عام 2014 (23 في المائة)، بسبب تخصيص موارد وحدة مراجعة الحسابات لإجراء ثلاث عمليات مراجعة حسابات متابعة خلال عام 2015، امتثالاً لسياسة المكتب التي تشترط إجراء عمليات المتابعة لكافة عمليات مراجعة الحسابات التي تحصل على تقدير 'غير مُرض' بعد سنة واحدة تقريباً من إصدار التقرير الأصلي. وفي حين توفّر عمليات مراجعة الحسابات المتابعة عناصر إضافية للتحقق والتأكّد من اتخاذ إجراءات للتصدي للمخاطر التي سبق تحديدها، إلا أنها لم تُدرج في الأشكال التي تتناول التغطية الإجمالية لمراجعة الحسابات.

الشكل الأول: عدد ونوع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عامي 2015 - 2014

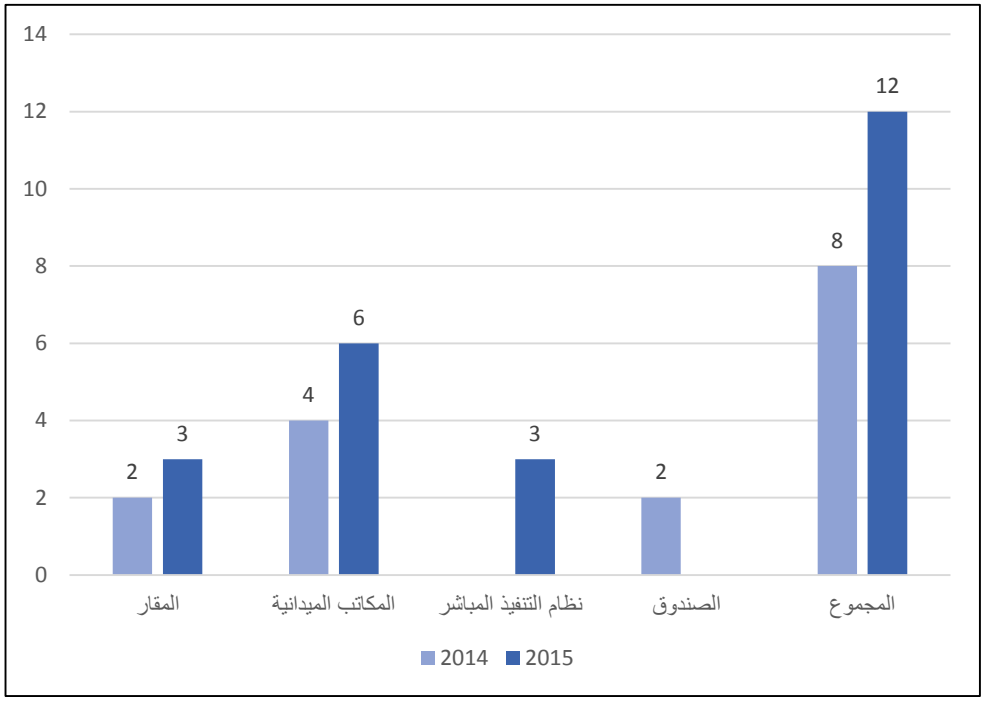

ه. تقديرات مراجعة الحسابات

14. على أساس نتائج مراجعة للحسابات الشاملة لكل من المكاتب والوحدات والأقسام (مع استبعاد عمليات مراجعة حسابات المشروعات المنفذة مباشرةً)، تعطي الوحدة تقديرا عاما لمراجعة الحسابات، إما مُرض أو مُرض جزئياً أو غير مُرض، من حيث تقييمها لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. من بين العمليات الست الشاملة لمراجعة الحسابات التي أُجريت في عام 2015، لم تحصل أي من المكاتب أو الوحدات الخاضعة للمراجعة على تقدير غير مُرض. وحصل مكتب واحد (17 في المائة) على تقدير 'مُرض جزئيا'، وهو ما يعني أنه تم تحديد مسألة واحدة أو أكثر من شأنها التأثير سلباً على تحقيق المكتب لأهدافه. وأعطيت المكاتب أو الوحدات الخمس المتبقية (83 في المائة) درجة 'مُرض'، إذ لم يتم العثور على مسائل قد تؤثر تأثيرا بالغا على تحقيق المكاتب أو الوحدات لأهدافها. يوضح الشكل الثاني مقارنة لتقديرات مراجعة الحسابات.

الشكل الثاني: مقارنة لتقديرات مراجعة الحسابات لعامي 2014 و2015

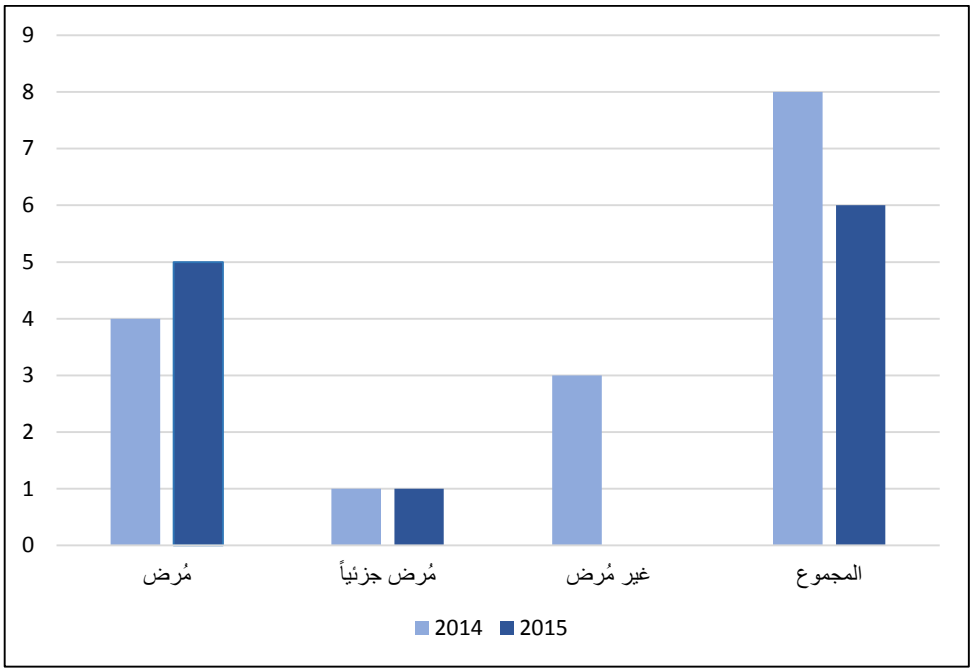

ثالثاً – الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

15. وفقا لمقرر المجلس التنفيذي 10/2012 (انظر UNW/2012/16)، تم الكشف علنا عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام 2015. وتخضع جميع التقارير لإجراءات العناية الواجبة وفقا للأصول وضمان الجودة، قبل إصدارها إلى الإدارة والدول الأعضاء المعنية. وبعد انقضاء ثلاثين يوماً من إصدار تقارير مراجعة الحسابات يتم الكشف عنها من خلال نشرها على الموقع الشبكي العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على العنوان http://audit-public-disclosure.unwomen.org ومن التقارير الاثني عشر الصادرة في عام 2015، نُقح المكتب تقريرا واحدا جزئيا لأنه تضمن معلومات حساسة بشأن جاهزية المكتب القطري من حيث السلامة والأمن، وما يمتلكه من بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم يرد من أي منظمة أو دولة عضو أي طلب لإجراء تنقيح آخر لأي تقارير مراجعة حسابات أخرى.

رابعاً – الملاك الوظيفي والميزانية

16. في عام 2015 ظلت موارد وحدة مراجعي الحسابات لهيئة الأمم المتحدة ثابتة، إذ كانت هناك أربع وظائف موافق عليها، وظيفة رئيس برتبة ف-5، ووظيفتان برتبة ف-4 ووظيفة واحدة برتبة ف-3.

17. وبلغت ميزانية وحدة مراجعة الحسابات 1.5 مليون، بزيادة قدرها نحو 0.1 مليون دولار مقارنةً بميزانية عام 2014. وبلغت نفقات مراجعة الحسابات والتحقيقات 1.4 مليون دولار، مما يُشير إلى نقص في الإنفاق من الميزانية قدره 7 في المائة. يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الحد من النفقات المتعلقة بالسفر بسبب تأجيل مراجعة حسابات أحد المكاتب القطرية.

تبعات القرار 4/2015: على موارد مراجعة الحسابات والتحقيقات

18. بالنظر إلى حجم وحدة مراجعة الحسابات، فليست هناك إمكانية لزيادة المهام والأنشطة بما يتماشى مع تغيّر الساحة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وطبقاً لقرار المجلس التنفيذي 4/2015 الذي يُلزم مكتب مراجعة

الحسابات والتحقيقات ببيان ما إذا كانت موارد وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيقات، في رأيه، ملائمة وكافية وفعّالة كي يحقق المكتب التغطية المنشودة البالغة 20 في المائة أو أعلى، فقط طلب المكتب مزيداً من الموارد لعام 2016. وعلى الرغم من أن العديد من النقاشات قد أُجريت في عام 2015، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر لم تعرب الإدارة عن التزامها بتوفير موارد إضافية قبل التقدم بطلب إلى المجلس التنفيذي أولاً بشأن زيادة ميزانيتها.

خامساً – النتائج الهامة لمراجعة الحسابات الداخلية

ألف - عمليات مراجعة حسابات المقر

19. في عام 2015، أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ثلاثة تقارير تتعلق بمراجعة حسابات وحدات أو أقسام المقر، ومراجعة حسابات قسم إدارة السفر ومتابعة مراجعة حسابات مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (التقرير رقم 1230 الصادر في حزيران/يونيو 2014) وقسم المشتريات (التقرير رقم 1223 الصادر في شباط/فبراير 2014).

20. وتمخضت مراجعة حسابات قسم إدارة السفر عن أربع توصيات متوسطة الأولوية. وفي فئة الحوكمة، تعلقت التوصيات بالسياسات والإجراءات المحددة لتيسير حساب انبعاثات غازات الدفيئة ورفع التقارير بشأنها. أما التوصيات الثلاث المتبقية فقد اندرجت تحت فئة الحوكمة العامة وتناولت: الحاجة إلى وضع عمليات للإشراف المؤسسي ورصد أنشطة السفر وتنفيذ هذه العمليات، والحاجة إلى وضع عمليات وضوابط وإجراءات محسّنة لسداد بدل المعيشة اليومي للمشاركين في الفعاليات والاجتماعات، والحاجة إلى تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات الحالية المتعلقة برحلات السفر لأغراض العمل.

الشكل الثالث: عمليات مراجعة الحسابات المتابعة في المقر: حالة التوصيات من حيث التنفيذ

تقرير متابعة الحسابات	عدد التوصيات		
	التقرير الأصلي	لم تُنفذ حتى تاريخ إصدار تقرير المتابعة	لم تُنفذ حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015
التقرير رقم 1223 - قسم المشتريات بهيئة الأمم المتحدة للمرأة	12	2	1
التقرير رقم 1230 - مركز التدريب بهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الجمهورية الدومينيكية	11	3	2
الإجمالي	23	5	3

21. كما يتضح من الشكل الثالث، أثبتت عمليات مراجعة الحسابات المتابعة في المقر ما أحرزته الإدارة من تقدم على صعيد تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الأصلية. في وقت صدور تقارير مراجعة الحسابات المتابعة، لم تتبق من الاثنتي عشرة توصية سوى توصيتان لم تُنفذا في مراجعة حسابات قسم المشتريات (صُنّفت إحداها بأنها عالية الأولوية والأخرى متوسطة) وثلاث توصيات فقط (كلها عالية الأولوية) من الإحدى عشر توصية في مراجعة حسابات مركز التدريب. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، نفذّت الإدارة توصية أخرى إضافية تنفيذا كاملا في إطار كل من مراجعتي الحسابات المذكورتين.

باء - مراجعة حسابات المكاتب الميدانية

22. في عام 2015، أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ستة تقارير تتعلق بمراجعة حسابات ثلاثة مكاتب قطرية ومكتبين إقليميين وتقرير مراجعة حسابات متابعة لمكتب قطري واحد.

23. وإجمالا، أسفرت عمليات مراجعة الحسابات كلها عن 22 توصية، ثمان منها (31 في المائة) كانت ذات طبيعة مؤسسية وتصدت إلى الافتقار إلى الأدوات والنظم المؤسسية التي تدعم التوثيق والرصد وإعداد التقارير في مجال الأنشطة البرنامجية والمالية، وعدم كفاءة العمليات في إزالة البنود غير القياسية في اتفاقات المساهمة، وعدم وضوح التوجيهات بشأن تعميم المنظور الجنساني، والافتقار إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالمشاريع الملحة. علاوة على ذلك، كانت هناك ثلاث توصيات (14 في المائة) تتعلق بفئة إدارة البرامج. كذلك فإن الشؤون المالية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن اختصت كل فئة منها بتوصيتين (9 في المائة)، فيما أسفرت كل من الشراكات وتعبئة الموارد والموارد البشرية والإدارة العامة عن توصية واحدة (5 في المائة).

24. وعلى غرار السنوات السابقة، أشارت الوحدة إلى المسائل المتكررة في بعض المجالات إلى جانب بعض المسائل المشتركة بين عدة عمليات لمراجعة حسابات. وعلى وجه التحديد، شملت هذه المسائل: القصور في عمليات رصد البرامج أو المشاريع أو النتائج والإشراف عليها وغياب أطر أو خطط الرصد (مكتب قطري واحد ومكتبين إقليميين)، وأوجه الضعف في إدارة شؤون السفر (مكتب قطري واحد ووحدة المقر)، وعدم الامتثال بالحد الأدنى لمعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لبيئات غرف الخوادم (مكتب قطري واحد ومكتب إقليمي واحد).

25. من بين توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2015 والبالغ عددها 26 توصية، صُنّفت أربع منها بأنها عالية الأولوية وتستلزم اتخاذ إجراء سريع من جانب الإدارة لضمان عدم تعرض هيئة الأمم المتحدة لمخاطر عالية. يوضح الشكل الرابع توزيع التوصيات الصادرة في عام 2015 ودرجة أولويتها.

الشكل الرابع: توزيع توصيات مراجعة الحسابات ودرجة أولويتها

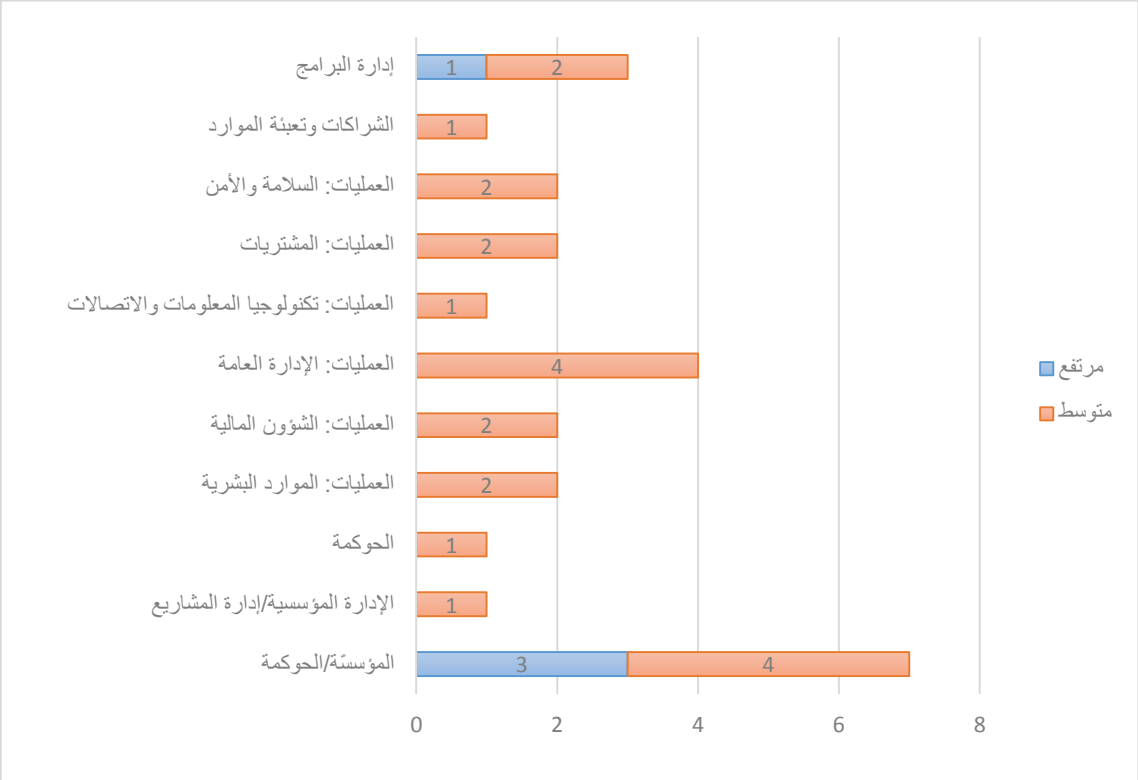

26. الجدير بالذكر أن عدد المسائل المثارة في مراجعة الحسابات تشير إلى الحاجة إلى قدر أكبر من التوجيه المؤسسي والنفاذ إلى البيانات والمعلومات التي تدعم عمليات الرصد والإشراف الفعّالة التي تتم في التوقيت المناسب. يشمل ذلك الافتقار إلى النظم المؤسسية اللازمة لدعم الإدارة القائمة على أساس النتائج، والافتقار

إلى السياسات والإجراءات اللازمة للمشاريع "الملحة"، والقصور في السياسات والتوجيهات والضوابط المؤسسية المتعلقة بدفع بدل المعيشة اليومي للمشاركين في الاجتماعات.

27. طبقا لمراجعة حسابات أُجريت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، تم التنفيذ الكامل لست توصيات من بين التوصيات الصادرة في عام 2015 والبالغ عددها 26 توصية، وثمة 16 توصية لا تزال قيد التنفيذ، فيما لم يبدأ بعد العمل في تنفيذ أربع توصيات أخرى. ومن التوصيات العشرين المتبقية، صُنّفت ثلاث منها (15 في المائة) بأنها ذات أولوية عالية.

جيم. عمليات مراجعة حسابات المشاريع

28. في عام 2015، شرع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عملية مراجعة الحسابات المالية للمشاريع التي تولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذها مباشرةً، والتي يُشار إليها بعمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة بنظام التنفيذ المباشر.

29. وطبقا لولاية المكتب، يجوز استعراض المشاريع المنفذة بأسلوب التنفيذ المباشر باعتبارها جزءا من عملية مراجعة حسابات المكتب القطري أو وحدة أعمال أخرى أو يجوز مراجعة حساباتها على حدة من خلال مورّد خارجي تحت إدارة الوحدة. وفي عام 2015، تمت مراجعة حسابات 10 مشاريع بنظام التنفيذ المباشر. وأُجريت عمليات مراجعة الحسابات في الربع الأخير من عام 2015، وصدرت ثلاثة من أصل 10 تقارير قبل 31 كانون الأول/ديسمبر. أما التقارير السبعة المتبقية فصدرت في شهر كانون الثاني/يناير 2016. بلغ إجمالي النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات في التقارير الثلاثة الصادرة في 2015 3 ملايين دولار.

30. بالنسبة لعمليات مراجعة حسابات المشاريع بنظام التنفيذ المباشر التي تمت في عام 2015 فلم تسفر عن أي توصيات ومُنحت جميعها تقدير "غير لائق".

سادساً – متابعة توصيات مراجعة الحسابات

31. بلغت النسبة الإجمالية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات 99 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، أي بزيادة قدرها 9 في المائة عن هدف الأداء الذي حددته الهيئة والبالغ 90 في المائة. ويشير ذلك إلى استمرار الأعمال التي تقوم بها الإدارة حيال المسائل التي أُثيرت والتوصيات المقدمة. يستند هذا الحساب إلى تحليل كافة التقارير التي أصدرها المكتب اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2013 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وكانت هناك خمس توصيات لم تنفذ تنفيذا كاملا لمدة تزيد عن 18 شهرا - صُنفت اثنتان منها بأنها ذات أولوية عالية (انظر المرفق الثاني لاطلاع على القوائم الكاملة). في عام 2014، لم تكن هناك توصيات معلقة لأكثر من 18 شهرا.

32. أما التوصيتان عاليتا الأولوية فتعلقتا بمركز التدريب التابع للهيئة. وطالبت التوصيتان الإدارة بما يلي: (أ) إجراء تحليل لتحديد ولاية المركز ومهمته ودوره والموقع الأمثل له، (ب) ضمان استدامته من خلال وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وتنفيذها. وأشارت الإدارة إلى أن تنفيذ هاتين التوصيتين يستلزم موارد كثيفة. أما جميع التوصيات ذات الأولوية المتوسطة والتي ظلت معلقة لفترة طويلة فهي إما تم الانتهاء من تنفيذها أو قيد التنفيذ في 2016. وقد تم تنفيذ إحداها خلال الربع الأول من 2016. واستلزمت التوصيتان المتبقيتان ذواتا الأولوية المتوسطة أن تقوم الهيئة بوضع سياسة مؤسسية بشأن استخدام وإدارة اتفاقات الخدمة ومعالجة أوجه الضعف في نظام إدارة المنح الذي يستخدمه الصندوق.

سابعاً – الخدمات الاستشارية

33. واصلت وحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة تقديم المشورة والمعلومات والمساهمات المفصلة، عند الطلب، والتي يتم تلقيها من مديري الهيئة في المقر والمكاتب الميدانية. وشملت مجالات المشورة مجموعة من المواضيع، بما فيها طلب الجهات المانحة للمعلومات؛ والتغييرات التي تدخل على اتفاقات الجهات المانحة وعقود المشتريات، وهياكل العقود واسترجاع حالة المشاريع /بيانات الإدارة من نظام أطلس. كذلك شاركت الوحدة في برنامج الغداء والتعلم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث قدمت عرضا معلوماتيا حول مراجعة الحسابات الداخلية وعملية مراجعة الحسابات والإعداد لعملية مراجعة الحسابات والوحدة.

ثامناً - التحقيقات

34. وفقا لاتفاق مستوى الخدمات، يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خدمات تحقيق تشمل التحقيق في الادعاءات بارتكاب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأفراد من غير موظفيها، ومتعاقدين معها، لغش أو فساد أو غير ذلك من المخالفات، بما في ذلك المضايقة في مكان العمل أو إساءة استعمال السلطة أو الانتقام من المبلّغين عن المخالفات.

ألف. عدد الحالات

35. في عام 2015، استهل المكتب العمل في 19 حالة جديدة بالمقارنة مع 17 حالة في عام 2014. ورحّل المكتب أيضاً ما يزيد عن تسع حالات من عام 2014، وبذلك صار إجمالي عدد الحالات في عام 2015 28 حالة، بزيادة قدرها 8 في المائة عن إجمالي عدد الحالات في عام 2014 (26 حالة)، على النحو المبين في الشكل الخامس.

الشكل الخامس: عدد الحالات في 2014 و2015

عدد الحالات	2014	2015
حالات مرّحلة في 1 كانون الثاني/يناير	9	9
حالات متلقاة خلال العام	17	19
الإجمالي	**26**	**28**
حالات أُغلقت (من الحالات المرحلة)	5	7
حالات أُغلقت (من الحالات المتلقاة)	12	11
الإجمالي	**17**	**18**
حالات مرّحلة في 31 كانون الأول/ديسمبر	9	10

باء. أنواع الشكاوى

36. يفصّل الشكل السادس الشكاوى التي تم تلقيها خلال عام 2015. شكّلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية - والتي تتضمن حالات الاحتيال المتعلقة بالمشتريات (7)، وحالات السرقة والاختلاس (2) والاحتيال المتعلق بالاستحقاقات (1) - 53 في المائة من جميع الحالات التي تلقاها المكتب في عام 2015، بزيادة قدرها 6 مقارنةً بالحالات في عام 2014 (47 في المائة).

الشكل السادس: الحالات المتلقاة بحسب الفئة، 2015

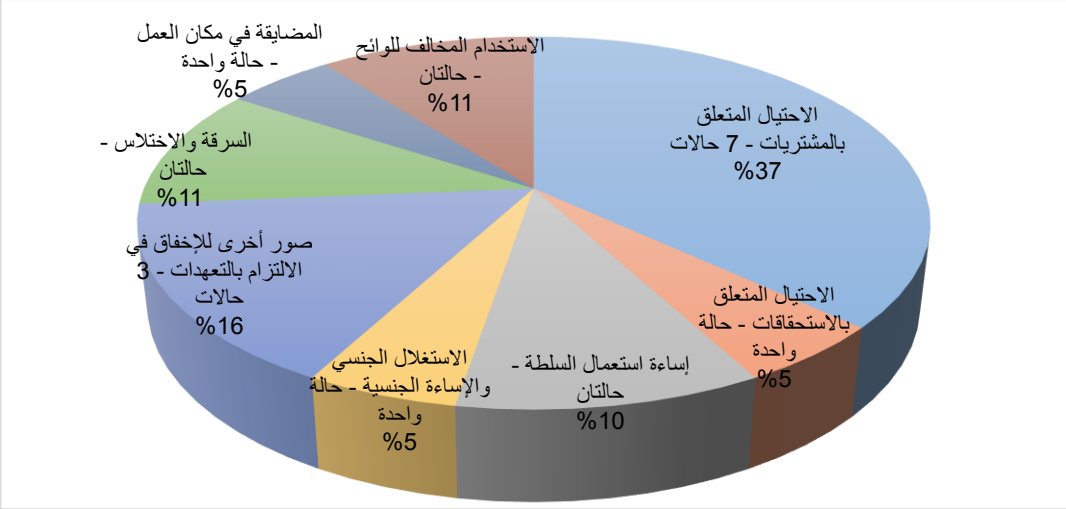

37. جغرافيا، جاءت الحالات التي تم تلقيها في عام 2015 من أفريقيا جنوب الصحراء (8) (التي تتألف من أفريقيا الشرقية والجنوبية) (4)، وغرب ووسط أفريقيا (4))، والبلدان العربية (6)، وآسيا والباسيفيك (2)، والأميركتين والكاريبي (1)، وأوروبا وآسيا الوسطى (1)، والمقر (1).

جيم. الحالات التي تم حلها/إغلاقها

38. خلال عام 2015، أغلق المكتب 18 حالة: 10 حالات بعد التقييم الأولي (مقابل 15 حالة في عام 2014) بسبب عدم وجود دلائل على وقوع الاحتيال، مما يبين أن إجراء مزيد من التحقيق ليس له ما يبرره، وأُغلقت ثمان حالات بعد التحقيق (مقابل حالتين في عام 2014). ومن بين الثماني حالات التي أُغلقت بعد التحقيق، أسفرت ست حالات عن مذكرة إغلاق، وحالة واحدة عن تقرير إغلاق، فيما تم رفع تقرير تحقيق في شأن حالة واحدة،

39. وقد أُحيلت هذه الحالة إلى شعبة التنظيم والإدارة بموجب الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة المعني بالتصدي لعدم الامتثال لمعايير الأخلاق بالأمم المتحدة.

يبين الشكل السابع أسلوب التعامل مع الحالات في 2014 و2015.

الشكل السابع: التعامل مع الحالات في 2014 و2015

الخطوة المتخذة	الحالات في 2014	الحالات في 2015
بعد التقييم الأولي		
أُغلقت (لا تستدعي التحقيق)	15	10
المجموع الفرعي	**15**	**10**
بعد التحقيق		
أُغلقت (بلا دلائل)	1	7
أُغلقت (مستندة إلى دلائل - أُحيلت إلى شعبة التنظيم بالهيئة)	1	1
المجموع الفرعي	**2**	**8**

الخطوة المتخذة	الحالات في 2014	الحالات في 2015
الإجمالي	**17**	**18**
صدرت تقارير التحقيق	2	1

دال. الخسائر المالية

40. صدر تقرير تحقيقي خلال عام 2015 كشف عن خسائر مالية تكبدتها الهيئة بلغت حوالي 12,246 دولار. شمل المبلغ الإجمالي مدفوعات نظير خدمات استشارية بقيمة 9,200 دولار وأموال تبلغ قيمتها 3,048 دولار تبين أنها غير مستحقة و/أو دُفعت بلا مقابل. وأوصى المكتب بأن تسعى الهيئة إلى استرجاع المبالغ من الشريك المنفذ.

هاء. الحالات المُرحّلة

41. بنهاية عام 2015، كانت هناك عشر حالات مفتوحة للهيئة لدى المكتب: اثنتان منها في مرحلة التقييم وثمان حالات قيد التحقيق.

تاسعاً – الرأي (القرار 4/2015)

42. تُعد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي المسؤولة عن ضمان ملاءمة وكفاءة آليات الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم بالهيئة. وطبقا لسياسة الهيئة الإشرافية التي تمثل جزءا من إطار المساءلة بالهيئة والنظام المالي والقواعد المالية المطبقة بها ((UNW/2012/6، يتولى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للمرأة وظيفة الإشراف الخارجي المستقل. يشمل ذلك مراجعة حسابات البيانات المالية للهيئة والإجراءات المالية ذات الصلة ونظام المحاسبة والضوابط المالية الداخلية وشؤون التنظيم والإدارة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل عام. ويتمثل الهدف الرئيسي من العمل الذي يجريه مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في التعبير عن رأي حول البيانات المالية للهيئة، وهو هدف يختلف عن العمل الذي يجريه مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

43. يقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بموجب اتفاق مستوى الخدمات بوظيفة الإشراف الداخلي المستقل من خلال عمليات مراجعة الحسابات الداخلية لمدى ملاءمة وفعالية أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويستند رأي المكتب إلى تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، والتي تناولت في معظمها أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي جرت خلال عام 2014. ويرد بالقسم الخامس من هذا التقرير ملخص موجز لأعمال مراجعة الحسابات التي تدعم هذا الرأي، كما يبين المرفق الثالث المعايير الداعمة.

44. ويرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بناء على نطاق العمل الذي أجراه، أن العمليات المتعلقة بملاءمة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط التي شملتها عملية مراجعة الحسابات في عام 2015 كانت إجمالا مُرضية، أي أنها قائمة بالفعل ومؤدية لوظائفها. إلا أن المكتب يود أن يضيف المسائل التالية: (أ) ينبغي أن يشير المجلس التنفيذي إلى أن هذا الرأي يستند إلى عملية مراجعة حسابات تغطي 20 في المائة من نفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2014، (ب) 31 في المائة من توصيات مراجعة الحسابات كانت ذات طبيعة مؤسسية، تتعلق بتوجيهات السياسات والدعم المؤسسي. ويشير ذلك إلى أن التركيز لابد وأن ينصب على ضمان إدارة هذه المسائل المؤسسية كي لا يؤثر ذلك سلبا على الهيئة.

45. وبلغت نسبة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 99 في المائة، أي أعلى من الهدف المؤسسي الذي حددته الهيئة. ويدل ذلك على التزام الإدارة بإدارة المخاطر والحد منها، كما يطرح ضمانا باتخاذ الخطوات الملائمة حسنة التوقيت، على النحو الذي تقتضيه التحسينات المتعلقة بالحوكمة والمخاطر والضوابط وفي الوقت الذي تقتضيه.

المرفق 1: تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات الصادرة في 2015 والمتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة

	نوع المراجعة	تقرير رقم	الجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات	التقدير[1]
	المقر			
1	مراجعة الامتثال	1434	قسم إدارة شؤون السفر بهيئة الأمم المتحدة للمرأة	مُرض
2	متابعة	1435	قسم المشتريات بهيئة الأمم المتحدة للمرأة - مراجعة حسابات متابعة	لا ينطبق
3		1438	مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالجمهورية الدومينيكية - متابعة	لا ينطبق
	المكاتب الإقليمية والقطرية الميدانية			
	شرق وجنوب أفريقيا			
4	نطاق عام	1436	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنزانيا	مُرض
5	متابعة	1309	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية الكونغو الديموقراطية - متابعة - مراجعة حساب متابعة	لا ينطبق
6	مشاريع التنفيذ المباشر	1591	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السنغال - 81116 صندوقا تكافليا ذي أولوية ماسكوكا	لا ينطبق
7		1595	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السودان - توحيد الجهود التي تسهم في المساواة بين الجنسين	لا ينطبق
	البلدان العربي			
8	نطاق عام	1307	المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمنطقة العربية	مُرض جزئيا
	أوروبا وآسيا الوسطى			
9	نطاق عام	1437	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جورجيا	مُرض
10	مشروع بنظام التنفيذ المباشر	1592	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كزاخستان - 89339 برنامج الهجرة الإقليمي لوسط آسيا، المرحلة الثانية	لا ينطبق
	آسيا والباسيفيك			
11	نطاق عام	1308	المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمنطقة آسيا والباسيفيك في تايلندا	مُرض
12		1439	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان	مُرض

DIM = نظام التنفيذ المباشر

[1] في ضوء طبيعة مراجعة الحسابات أو نطاقها المحدود، فإن عمليات مراجعة الحسابات المالية لمشاريع التنفيذ المباشر وعمليات مراجعة حسابات المتابعة لا تثمر عن تقديرات.

المرفق 2: توصيات مراجعة الحسابات التي لم يتم حلها على مدار 18 شهرا أو أكثر

	التوصية	*المكتب/الوحدة المعنية*
1	***الحوكمة والإدارة الاستراتيجية*** إجراء تحليل مفصل لقدرة المركز على بلوغ أهدافه في إطار السياق الحالي، والاستعانة بهذا التحليل لتحديد ولاية المركز ومهمته ودوره والموقع الأمثل له. (R1230/2) (أولوية عالية)	شعبة السياسات بهيئة الأمم المتحدة للمرأة (مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة)
2	الاستمرار في توفير التمويل الملائم لأنشطة تعبئة الموارد التي يجريها المركز من خلال (أ) وضع الصياغة النهائية لاستراتيجية تعبئة الموارد وإجازتها وتنفيذها، إلى جانب وضع خطة ذات صلة لتوجيه جهود المركز في مجال تعبئة الموارد، (ب) توفير التدريب لكوادر الإدارة حول كيفية جعل تعبئة الموارد نشاطا مستداما. (R1230/4) (أولوية عالية)	شعبة السياسات بهيئة الأمم المتحدة للمرأة (مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة)
3	***عمليات المشتريات*** ينبغي على قسم المشتريات الحرص على تقوية استخدام اتفاقات الخدمة الخاصة وإدارتها من خلال (أ) التعاون مع مركز الموارد البشرية لوضع استراتيجية تسليم واضحة تراعي احتياجات قسم المشتريات للقدرة الملائمة، (ب) ضمان تعديل إطار تفويض السلطة بحيث يعكس واجبات قسم المشتريات كما ينبغي. (R1223/11) (أولوية متوسطة)	قسم المشتريات/مكتب الموارد البشرية
4	***الدعم التشغيلي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*** توقيع اتفاقية مستوى الخدمات مع برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تغطي خدمات الدعم التشغيلي المقرر تقديمها، ومسؤوليات كلا الطرفين، والرسوم المستحقة عن الخدمات. (R1226/1) (أولوية متوسطة)	الأراضي الفلسطينية المحتلة
5	***إدارة الجهات الممنوحة*** إجراء استعراض مستقل عقب التنفيذ لكافة الوحدات المطبقة بقصد تقييم كفاءة النظام وقدرته على دعم الصندوق الاستئماني وصندوق المساواة بين الجنيسين في أنشطتهما اليومية. (R1227/2) (أولوية متوسطة)	الصندوق الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة

المرفق 3: وصف المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

1. استنادا إلى قرار المجلس التنفيذي رقم 4/2015 المؤرخ في حزيران/يونيو 2015، قدّم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات رأيا أورده في هذا التقرير السنوي، بناء على نطاق العمل الذي أُجري ومدى ملاءمة وكفاءة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الذي خضع لمراجعة الحسابات. ويرد ملخص أعمال مراجعة الحسابات التي أُجريت في متن تقرير مراجعة الحسابات في القسم الخامس. أما هذا المرفق فيورد وصفا موجزا للمعايير المستخدمة لدعم رأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

2. أُخذت نتائج عمليات مراجعة الحسابات التالية في الحسبان لدعم رأي المكتب:

a) مراجعة حسابات المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

b) مراجعة حسابات وظائف أو وحدات مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة

c) مراجعة حسابات المشاريع التي تولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذها بنظام التنفيذ المباشر

3. يوضح الشكلان 1 و2 في الوثيقة 4/2016 توزيع نتائج مراجعة حسابات 2015 بشأن ملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط على مستوى الجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات. وتعرض هذه الوثيقة توزيع تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها المكتب في عام 2015 مقسما بحسب تقدير مراجعة الحسابات: "مُرض" و"مُرض جزئيا" و"غير مُرض".

4. علاوة على ذلك، تم تجميع نتائج مراجعة الحسابات باستخدام مبالغ النفقات التي غطتها عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام 2015. بعد ذلك قُسّم هذا التجميع إلى مستويات التقديرات الثلاث التي يستخدمها المكتب: "مُرض" و"مُرض جزئيا" و"غير مُرض".

5. أُجريت التعديلات عند تجميع النفقات لمشاريع التنفيذ المباشر لأن نطاق مراجعة الحسابات المالية لمشاريع التنفيذ المباشر تركز على الاعتماد المالي للنفقات، ولذلك فإن عمليات مراجعة الحسابات الحالية لا تقيّم جوانب إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط في أي مشروع للهيئة تقيما مباشرا. غير أنها توفر ضمانا غير مباشر حول إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط بالهيئة. ومن ثم، خلصت تقديرات المكتب إلى أن نتائج مراجعة الحسابات المالية لمشاريع التنفيذ المباشر تعطي ضمانا بنسبة 50 في المائة حول إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط بالهيئة.

6. يفضي ذلك إلى توزيعين مختلفين بحسب تقديرات مراجعة الحسابات: توزيع بحسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة والآخر بحسب مبلغ النفقات التي تغطيها عمليات مراجعة الحسابات.

7. توزيع تقديرات مراجعة الحسابات لعام 2015 يكون على النحو التالي:

الشكل 1: توزيع تقديرات مراجعة الحسابات

التقدير	بحسب النفقات الخاضعة للمراجعة	بحسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة
مُرض	%92	%87
مُرض جزئيا	%8	%13
غير مُرض	%0	%0

8. في كلا نوعي التوزيع الفعلي، فإن تقديري "مُرض جزئيا" و"غير مُرض" معا يشكلان أقل من 50 في المائة. أي بعبارة أخرى، فإن أغلبية النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات وأغلبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2015 حصلت على تقدير "مُرض".

9. كذلك فإن معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات قد أُخذ أيضا في الحسبان وقُورن بمعدل التنفيذ الإجمالي الذي تستهدفه الهيئة والبالغ 90 في المائة. وقد بلغ معدل التنفيذ الفعلي لتوصيات مراجعة الحسابات بنهاية عام 2015 99 في المائة، وعلى ذلك فهو معدل مُرض إذا ما قورن بهدف الهيئة.

10. وفي ضوء ما سبق، يرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بناء على نطاق العمل الذي أُجري في عام 2015، أن العمليات المتعلقة بملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط بالهيئة كانت إجمالا مُرضية، أي أنها قائمة بالفعل ومؤدية لوظائفها.

مرفق **استجابة الإدارة للتقرير السنوي بشأن المراجعة الداخلية والتحقيقات**

1. تشيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتودّ أن تعبّر عن تقديرها لمكتب المراجعة والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه المستمر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مدار خدمة تأكيد المراجعة المستقلة والتحقيق التي يقدمها.

2. يسعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم استجابة إدارتها لتقرير مدير مكتب المراجعة والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أنشطة المراجعة والتحقيقات للعام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.

3. تقرّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقضايا الرئيسية المحددة في القسم الخامس من التقرير "النتائج الهامة للمراجعة الداخلية"، وتودّ أن تلقي الضوء أدناه على التحسينات التي أدخلتها على العمليات والإجراءات المتخذة لتناول التوصيات. كما تقدِّر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا الإقرار بأن نسبة تنفيذ توصيات المراجعة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 كانت 99 في المائة.

توصيات المقر الرئيسي

الحاجة لسياسات وإجراءات محدّدة لتيسير الحساب الدقيق لانبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها

4. اعتمدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياسة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء"، بمثل ما تنطبق على المنظمة لتيسير الحساب الدقيق والإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة. والغرض من هذا هو الاتساق مع جميع وكالات الأمم المتحدة وضمان الاتساق مع الخطة الاستراتيجية لإدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة.

الحاجة إلى وضع وتنفيذ عمليات للرقابة المؤسّسية ورصد أنشطة السفر

الحاجة إلى تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات القائمة للسفر في مهام رسمية.

5. قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ أداة تمثل لوحة مؤشّرات لتحسين الرقابة والرصد لأنشطة السفر في المنظمة. تحصل لوحة المؤشّرات على البيانات من نظام الدعم المؤسّسي، أي نظام أطلس، وتعرض أنشطة السفر لكل وحدة أعمال في المنظمة. يمكن الوصول إلى بيانات السفر المعروضة على لوحة المؤشرات بصورة شاملة عبر هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتستخدم بصفة منتظمة في تحليلات معاملات السفر. وهي تيسِّر متابعة مطالب السفر المعلقة وتضمن الامتثال مع سياسات وإجراءات السفر. وتتضمّن كذلك رصد أوامر الشراء المدفوعة جزئيًا، والتي تخضع للتحليل في الوقت المناسب ثم يتم إغلاقها.

الحاجة إلى تحسين العمليات، والضوابط والإجراءات المتعلقة بدفع بدلات المعيشة اليومية للمشاركين في الفعاليات والاجتماعات.

6. تجري حاليًا مراجعة الفصل الخاص بالسفر لمهام رسمية من دليل البرامج والعمليات لاستحداث عمليات أكثر كفاءة وضوابط أفضل، من بين أشياء أخرى، لدفع بدلات المعيشة اليومية للمشاركين في الاجتماعات. وفي الوقت الحالي، يتم إصدار بطاقات مصرفية مدفوعة مسبقًا للمشاركين المسافرين إلى نيويورك نظير بدلات معيشتهم اليومية ونفقاتهم النثرية. وقد أدى هذا إلى خفض زمن المعاملات وتكلفة إنشاء سجلات لعدد من 'البائعين' تستخدم لمرّة واحدة والتصديق عليها وتكلفة المدفوعات الفردية للمشاركين في الاجتماعات عن طريق نظام أطلس. باستخدام البطاقات المصرفية المدفوعة مسبقًا، يتم تلقي فاتورة واحدة فقط، ومعالجتها ودفعها للبنك.

توصيات المكاتب القطرية

تطوير أدوات وأنظمة مؤسّسية تدعم التوثيق والرصد والإبلاغ بشأن الأنشطة المالية والبرامجية.

7. أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرًا أداتين جديدتين للرصد المؤسّسي: 1] نظام إدارة النتائج (RMS)، و 2] لوحة مؤشّرات المشتريات. مكّن نظام إدارة النتائج المكاتب القطرية من ربط أنشطة ونتائج برامجها والإبلاغ عنها مقابل المذكرات الاستراتيجية/خطة العمل السنوية. وقد تمّ تطوير لوحة مؤشرات المشتريات على مرحلتين؛ تتيح المرحلة الأولى للإدارة رصد أنشطة المشتريات والنفقات الإجمالية، وتركز المرحلة الثانية على التنبؤ والتخطيط والإمداد في بيئة متصلة بالإنترنت (مشتريات إلكترونية)، وإدارة وتسيير العقود.

تحسين عملية التفاوض وإصدار الإجازات للشروط غير القياسية في اتفاقات المساهمات لدعم المكاتب القطرية على نحوٍ أفضل؛ تنفيذ عملية مؤسّسية لتتبع الشروط غير القياسية في اتفاقات المساهمات وضبط الموارد والأنشطة بحيث تفي بمتطلبات الجهات المانحة.

8. اتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات لتحسين عملية التفاوض وإصدار الإجازات للشروط غير القياسية. وسوف يتم إطلاق نظام على شبكة الانترنت للاتفاق غير القياسي في 2016 والذي سوف يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات المكاتب. يوفر نظام إدارة المُقدِّمات الذي أطلق في أبريل/نيسان 2016 دعمًا أفضل للمكاتب على مدار عملية التفاوض بأكملها ومشاركة مع الجهات المانحة لضمان حذف الشروط غير القياسية. كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة "كتيب اتفاقات الجهات المانحة" في مارس/آذار 2016 بغرض زيادة فهم شروط اتفاق الجهات المانحة ومساعدة المكاتب الميدانية في المفاوضات مع الجهات المانحة.

توفير إرشادات واضحة للممثلين القطريين عن طريق تحقيق الاتساق بين جميع الوثائق التي تُرشِد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

9. تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستناد إلى نتائج التقييم المؤسّسي التشكيلي لتنفيذ ولايتها الخاصة بالتنسيق مع الأمم المتحدة. ويجري الآن الانتهاء من التقييم وسوف يتم تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2016، سوف تتضمن استجابة إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتقييم تحديثًا للاستراتيجية القائمة لتنفيذ ولاية التنسيق للهيئة، وضمان الاتساق بين الإرشادات ذات الصلة.

وضع ونشر سياسات وإجراءات للاشتراك في أنشطة بصفة 'عاجلة' أو في بيئة أزمات.

10. قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتشكيل فريق عامل ووضع مذكرة مفاهيم للمسار السريع عند الاستجابة للمشروعات الطارئة. وبالتعاون مع الموارد البشرية، يجري إعداد قائمة بالقدرات الاحتياطية في الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات.

القضايا المتكرّرة

إدارة البرامج

11. اتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات لإدخال المزيد من الصرامة على تقييم القدرات واختيار الشركاء القائمين بالتنفيذ. سوف تنعكس هذه الإجراءات على دليل البرامج والعمليات المنقّح المزمع إصداره قريبًا. كما تم تقوية الرقابة ورصد الدفعات المقدمة من المشروعات المعطاة للشركاء القائمين بالتنفيذ. كما تمّ تحديد التحدّيات التي تمّت مواجهتها مع الشركاء وتخصيص دعم لاستعادة الدفعات المقدمة المعلقة منذ فترة طويلة. وتم وضع مجموعة تدريب للشركاء لكي تستخدمها المكاتب الميدانية عند تدريب الشركاء القائمين بالتنفيذ لضمان فهم جيد لإجراءات الإدارة والرصد والإبلاغ بشأن استخدام الموارد لتحقيق النتائج المرجوة. وأخيرًا، تم البدء في إصدار تقارير أوتوماتيكية في إبريل/نيسان 2016، بشأن الدفعات المقدمة للشركاء التي وصلت إلى حدٍ زمني معيّن، وإتاحتها عبر المنظمة لرصد الدفعات المقدمة المعلقة منذ فترة طويلة وتيسير تنفيذ إجراءات المتابعة اللازمة.

12. أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظامًا جديدًا لإدارة النتائج في عام 2015 لتمكين المكاتب الميدانية من ربط برامجها بالمذكرات الاستراتيجية/خطة العمل السنوية والإبلاغ عن نتائجها السنوية. يوفر نظام إدارة النتائج تقارير قياسية بشأن الأنشطة والمخرجات في المذكرات الاستراتيجية/خطط العمل السنوية سواء بصورة منفردة (طبقًا للمكاتب القطرية) أو مُجمّعة (طبقًا للإقليم). كما قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقوية قدرات طاقم العمل في إعداد التقارير عالية الجودة وفي الوقت المناسب. واستخدم استعراض منتصف المدة لخطة العمل السنوية، إطار الفعالية والكفاءة التشغيلية وإطار نتائج التنمية للحصول على النتائج بطريقة أفضل.

13. لضمان تخصيص التمويل وإعداد التقارير للجهات المانحة في الوقت المناسب، تمّ بدء العمل بنظام إدارة اتفاق الجهات المانحة في عام 2016 لكي يتيح البحث بسهولة في اتفاقات الجهات المانحة وفي المعالم الرئيسية لإعداد التقارير وفي شرائح الدخل. قام المقرّ الرئيسي بتنظيم جلسات التدريب اللازمة لموظفي المكاتب الميدانية والمقرّ الرئيسي بشأن وظائف النظام. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تعيين مسؤول اتصال للعلاقات مع الجهات المانحة لتقديم الدعم وضمان الجودة بشأن تقارير الجهات المانحة إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

قلة الامتثال للحدّ الأدنى من معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

14. قامت مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ذات الصلة بتنفيذ معظم التوصيات للامتثال لمعايير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعايير الاتصالات عن بعد في هيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان سلامة وأمن أنظمة المعلومات. وقد تم شراء نظام إخماد الحرائق المطلوب انتظارًا لتركيبه. ووضعت المكاتب نظامًا للتخزين الاحتياطي الشهري لملفات البيانات ليتم تخزينها في مكتب قطري مجاور.

تدقيق المشروعات التي تعمل بنظام نمط التنفيذ المباشر

15. يسعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتلقى آراءً غير مشفوعة بتحفظات ولا تحتوي على توصيات بشأن جميع تقارير التدقيق الصادرة في عام 2015 للمشروعات التي تعمل بنظام نمط التنفيذ المباشر.

متابعة توصيات التدقيق

الحكم والإدارة الاستراتيجية (مركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية الدومينيكان)

16. بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استعراضًا لعمليات مركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مركز التدريب) وسوف تقوم بإشراك مستشار للقيام بمزيد من التحليل. سوف يضع المستشار استراتيجية تدريب شاملة لتعظيم الكفاءة والفعالية والأثر للموارد المخصّصة لمركز التدريب بوصفه محور معرفة، ودعم الاستراتيجية المؤسّسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وولايتها وأهدافها. بعد انتهاء التحليلات التفصيلية، سيتمّ تحديد مهمة مركز التدريب وولايته وموقعه ودوره.

عمليات المشتريات

17. ستكون إدارة اتفاقات الخدمة الخاصة/المستشارين في المقر الرئيسي مركزية داخل شعبة الموارد البشرية ويجري الإعلان عن منصب جديد (من فئة الخدمات العامة رقم 7) لإدارة العملية. سوف يتم أيضًا إشراك مستشار لوضع سياسة منقّحة بشأن إدارة الاستشارات، مع أخذ التطورات الأخيرة داخل منظومة الأمم المتحدة في الاعتبار فيما يتعلّق باستخدام عقود غير الموظفين. وقد تمّ تأمين التمويل لكلا المنصبين وللمستشار.

الدعم التشغيلي المقدّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

18. تم التوقيع على اتفاق مستوى الخدمة مع برنامج مساعدات للشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدءًا من 11 فبراير/شباط 2016 لتغطية خدمات الدعم التشغيلي المقدمة إلى مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين.

إدارة متلقّي المنح

19. استعانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بخدمات مستشار لمعالجة القضايا التي لوحظت أثناء المرحلة الأولية من تنفيذ نظام إدارة المنح ولإدخال المزيد من التحسينات على النظام. وبالتالي، فقد قررت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن إجراء استعراض مستقل أخير لنظام إدارة المنح سيكون أكثر فعالية من ناحية التكلفة وأكثر استراتيجية بعد إتمام جميع التحسينات التي يجري إدخالها على الوحدات البنائية الحالية.